

الجغرافيا السياسية الداخلية

ان العلاقات الداخلية والخارجية للدول الحديثة لا تقبل الفصل ، بأى معنى دقيق ، لأنها متشابكة معا تشابكا وثيقا فى عالم يتزايد اعتماده الاقتصادى بعضه على بعض ، لدرجة أنه لا يمكن اعتبار هذه العلاقات عناصر منفصلة . فنوع اقتصاد الدولة ودرجة تنظيمها وصورة الحكم التى تطورت فيها .. كل هذه لابد أن تؤثر فى علاقاتها مع الدول الأخرى القريبة منها والبعيدة عنها بمسافات شاسعة . ومع ذلك فمما يساعدنا على البحث أن نفحص العلاقات السياسية الجغرافية للدولة من وجهة نظر العلاقات الداخلية والخارجية كلا على حدة

فكل دولة لها فى داخل حدود أراضيها صورة خلفية أو بيئة طبيعية . غير أنه مامن دولتين يمكن أن تتشابهما تمام التشابه فى هذا الوضع . وبسبب هذه الاختلافات فى الظروف الطبيعية الداخلية تختلف طرق التكيف البشرى من دولة الى أخرى كثيرا . ويمكن أن نلاحظ فى كل مكان هذا المبدأ العام لتجاوب الانسان وبيئته الطبيعية لأن البشرية مضطرة الى كسب وسائل البقاء باستخدام الموارد التى توفرها لها البيئة . ولكن بمجرد الحصول على المطالب المذكورة تتغير صورة الاستجابة وتفاصيلها تغيرا كبيرا . وهناك أيضا تنوع عظيم فى مستويات التنظيم التى وصلت اليها الدول المختلفة فى كل من البيئات المتشابهة والأزمنة المختلفة ..

ويبدو اجمالا أنه كلما علا مستوى التنظيم والكفاية الفنية للذين

تبلغهما الدولة ، قلت فاعلية التأثير الحتمى للبيئة الطبيعية . ولكن يجب أن نسلم بأنه مامن دولة من الدول الحديثة أفلحت فى التخلص من آثار الظروف « الطبيعية » تخلصا تاما ، مما يبين ضرورة محاولة تقدير العناصر الطبيعية الأكثر أهمية فى تكوين الدولة مع العلم بأن أى نوع معين من الظروف الطبيعية لا يستدعى بالضرورة تجاوبا خاصا . فمن النادر بل من المستحيل التكهّن بأنواع النشاط البشرى

يعتقد الكثيرون من الناس أن علم الجغرافيا يعنى بالموقع الجغرافى أكثر مما يعنى بأى شىء آخر سواء أكان بالإشارة الى دولة ما أم الى أى جزء من سطح الكرة الأرضية . ومع أن الجغرافيين يرفضون قبول صحة هذا الرأى الناقص ، فانهم يسلمون بأن عامل الموقع ذو أهمية بالغة فى دراسة دولة ما . ولكنهم يوافقون أيضا على أن قيمة الموقع تتغير بتغير الظروف من نواح كثيرة . فالدولة فى بدء تاريخها قد تفيد من العزلة ، وبخاصة اذا كانت فى فترة تكوينها محاطة بمناطق دفاع مثل البحر أو الصحراء أو الغابات . ولكن هذه الحواجز المحيطة بالدولة يمكن أن تنهار ان عاجلا أو آجلا ، ثم يبدأ الاتصال بينها وبين أجزاء أخرى من العالم

يبد أن هذا قد ينطوى على خطر للدولة الناشئة اذا لم تكن الطبيعة قد حبتها بوسائل الدفاع عن النفس . ولكنها تؤدى أيضا الى الحصول على وسائل تنمية أخرى ، فتضاف الى غذاء شعبها أنواع جديدة من الطعام ، والى صناعاتها مواد لم تكن فى متناول اليد من قبل . كما ان أسواقها تتسع بسبب سلعها الجديدة الزائدة عن حاجتها ، وسكانها يحصلون على آراء جديدة ومهارات جديدة . وفى الواقع انه ما أن تستخدم الدولة موقعها بالنسبة للدول الأخرى حتى ينفصح أمامها المجال الكامل للمكاسب الثقافية والمادية . وسيتسع هذا المدى تبعا لعدد الصلات ووثاقتهما ، وتبعا لاتجاه الاستجابة المتبادلة بين شعبها وبين جيرانهم . غير أن الاتصالات البرية ليست ضرورية لهذا الغرض ، ولا

ملاصقة الدول بعضها لبعض ، فانه بمجرد تذليل صعاب النقل البحرى يمكن الحصول على كل ميزات الاتصال المباشر ، بينما يمكن تجنب مساوىء شدة القرب من البلاد المجاورة

وأحسن مثل لهذا النوع من الموقع نجده فى بريطانيا حيث استغلت العزلة وسهولة الاتصال بالقارة الأوربية استغلالا أدى الى نتائج باهرة النجاح . ونستطيع أن نلخص حقيقة موقع الجزر البريطانية بأنها جزء من أوربا منفصل عنها . فاذا قال البعض ان البحار الضيقة لم تكن لتكفى وحدها لحمايتها مالم تستند الى البحرية الملكية ، كان الجواب أن هذا الفرع من وسائل دفاع بريطانيا ان هو الا نتيجة جهود الشعب لتكييف أنواع نشاطهم وفق ظروف هذه البيئة الخاصة

ثم ان الموقع يقرر نوع أو أنواع المناخ السائد . ومن الأقوال المأثورة ان كل الدول العظيمة المستقلة الحديثة ، اما انها واقعة فيما يسمى بالمنطقة المعتدلة واما ان أوطانها الأصلية واقعة فيها . ويبدو مما يتوفر لدينا من أدلة أن هذه الأراضى المعتدلة ، حتى وان كانت أحيانا بعيدة عن الاعتدال ، تتوفر فيها أحسن بيئة مناخية ملائمة لأنواع النشاط البشرى الذى يعد مظهرا لأرقى أنواع التنظيم السياسى

ان مالدينا من معلومات فى الوقت الحاضر عن العلاقة بين الناس والأحوال المناخية .. أقل من أن يمكننا من أن نبدى حكما قاطعا فى هذا الموضوع . ذلك أنه يجب جمع كثير من البيانات العلمية الموثوق بها قبل أن يمكن الاعراب عن يقين عن أفضل أنواع الأحوال المناخية للتقدم البشرى ، ولكن تبقى أمامنا الحقائق التى لا يمكن انكارها ، ألا وهى أنه مامن دول هامة نشأت فى مناطق ذات مناخ قارس البرد مثل المناطق التى تحيط بالقطبين . كما أنه مامن دول حديثة مستقلة وجدت حتى الآن فى أجزاء الأرض التى تشتد فيها الحرارة طوال العام . وفى المناطق القطبية نجد النوع الأكثر دواما ، الذى يحد من النشاط البشرى بالرغم من الأعمال العظيمة التى قام بها الروس فى المناطق القطبية فى أوراسيا .

ولكن التطورات السياسية الحديثة في جزر الهند الشرقية التي كانت تابعة لهولندا (اندونيسيا المستقلة حاليا) وفي شبه القارة الهندية ، قد تشير الى تغيير الرأى الذى كان سائدا والقائل بأن شدة الحرارة على مدار السنة ذات أثر معوّق للنمو السياسى . وسوف نتناول هذا الموضوع بإفاضة فيما بعد . ويكفى هنا أن نقول ان موقع الدولة الجغرافى يزيد أهمية عن طريق الظروف المناخية التي تنشأ عن هذا الموقع

على أن موقع الدولة له نتيجة أخرى تؤثر على جغرافيتها السياسية تأثيرا كبيرا .. ففي أوروبا التي تشمل دولا مستقلة أكثر من أية منطقة أخرى تساويها في المساحة .. تلقى الناحية الاستراتيجية للموقع قدرا كبيرا من الاهتمام . فما من شخص ملم بألمانيا في المدة الواقعة بين الحربين العالميتين ينكر آثار الذعر الذى تركز على أخطار «التطويق» في شئون البلاد الداخلية . فقد اقتنع الشعب الالماني - عن طريق الخرائط والرسوم التي وضعت بمهارة والخطب المثيرة والكتب والمقالات التي لم يكن لها نهاية - بسياسة الاشتراكية الوطنية الخاصة باعادة التسليح التي كان لها نتائج خطيرة على الاقتصاد الداخلى للبلاد

كذلك كانت الحكومة الفرنسية يقض مضجعها موقع البلاد المواجهة لألمانيا . فما من فرنسى كان يخامرہ الشك أبدا في ضرورة الخدمة العسكرية الاجبارية - وكثيرون منهم لم يستطيعوا أن يفهموا السبب في عدم تنفيذ التجنيد للخدمة العسكرية في بريطانيا - وكانت النسبة المخصصة لأغراض الدفاع من الدخل القومى عقبة خطيرة في طريق تقدم البلاد الاقتصادى . وفي نفس الوقت كان لروح هزيمة « عقلية خط ماجينو » نتائج مدمرة على كيان الحياة الفرنسية بأكملها

علاوة على ذلك فان السياسة الفرنسية فيما يختص بالصناعة قد طرأ عليها تعديل كبير بسبب وجود ألمانيا على حدودها الشرقية . ويستطيع القارئ أن يلاحظ أن الصناعات نمت بعيدا عن موارد الفحم الكبيرة الوحيدة للبلاد في « بادى كاليه » و « لى نورد » (الشمال) ، وأن

المصانع الكهربائية الكيميائية ، ومصانع المعادن الكهربائية ، أقيمت في جبال الألب الفرنسية وبخاصة محطات توليد الكهرباء في جبال الألب والبرانس والهضبة الوسطى . كما نشأ أيضا عن مخاوف الفرنسيين من العدوان الألماني أن تقوم صناعة الحديد في نورمانديا ، مع أن أكبر الموارد الأوروبية لهذه السلعة موجودة في اللورين .. وحتى الاتحاد السوفيتي بأراضيه الشاسعة ، وموارده المادية الهائلة ، يشعر بأثر عامل الموقع على تنظيمه الداخلي . وأبرز مثل على التكيف السريع للاعتبارات الاستراتيجية نراه في نمو الوحدات الصناعية على نطاق واسع في آسيا السوفيتية ، أي فيما وراء جبال الأورال ، بعيدا عن التهديد بالهجوم من مصادر أوروبية . ومع أنه يصعب على المراقب الأجنبي أن يقدر كل التقدير حقيقة مثل هذه المخاوف ، ولكننا نجد الدليل في الاتجاهات التي تظهرها السياسة الداخلية لكثير من الدول التي ضربنا لها بعض الأمثلة

وترتبط اعتبارات حجم الدولة وشكلها ارتباطا وثيقا بعامل الموقع باعتباره عنصرا جغرافيا في شئونها الداخلية . فكل دولة قد بلغت حجمها الحالي من بداية صغيرة نسبيا في شكل منطقة تعتبر بمثابة النواة التي منها حدث التوسع والتي تحتفظ عادة بمركز المسيطر على التنظيم الداخلي . ففرنسا نشأت من « جزيرة فرنسا » ، والولايات المتحدة الأمريكية من الولايات الثلاث عشرة الأصلية الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي ، والاتحاد السوفيتي من ولاية موسكو . وليس هذا الأمر مقصورا على العصور الحديثة فقط ، فقد نمت الإمبراطورية الرومانية من نواة صغيرة هي مقاطعة « لاتيوم » . ولا مفر من أن يلعب الحجم أو المساحة دورا كبيرا في تنظيم الدولة ، ان لم يكن بسبب آخر فلأن علاقاتها بالنواة يجب أن تيسر وتنظم حتى لا تتعرض الأطراف البعيدة لتهديد الدول المنافسة . كذلك هنالك رغبة في الغالبية العظمى من الحالات في ضم أراض جديدة ، وأحيانا تكتسب تلك الأراضى على أنها وسيلة للتوسع في موارد الدولة أو لأسباب استراتيجية . ولم تظهر نظرية

الوصاية ، مع ما يعتورها من نقص ، الا في السنين الاخيرة جدا .. وبمقتضى هذه النظرية تضطلع الدولة المتقدمة بمسئولية تنظيم الاقليم المتأخر مراعاة لمصلحة سكانه

ان الدولة الكبيرة تجد في متناول يدها قوة هائلة اذا كانت مواردها تستغل استغلالا كاملا على أساس منظم . ففي داخل حدودها سيكون هناك تكوينات جيولوجية مختلفة وأنواع كثيرة من الصخور ، ولذا سيصبح من المؤكد تقريبا توفر المعادن لديها . علاوة على ذلك فان دولة كهذه ستضم أنواعا من المناخ ، التي وان تكن هامة في حد ذاتها الا أن لها قيمة أعظم للنشاط البشرى ، عن طريق أنواع النباتات طبيعية كانت أو زراعية ، تساعد على النشاط البشرى . وأبرز مثلين على هذا النوع من الدول الكبرى هما الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية ، اللتان تمتلكان ثروة وقوة هائلتين وتعملان بجهد على تنظيم ماحبتهما به الطبيعة . وتتشابه هاتان الدولتان أيضا في نواح أخرى . فكل منهما تشغل مساحة شاسعة متصلة ، وكل منهما دولة مترامية الأطراف كأنها قارة قائمة بذاتها حيث لا يحتمل أن تقوم مشكلات ضيق المساحة أو ازدحام البلاد بالسكان مدة طويلة من الزمن ، ولكل منهما منافذ الى المحيطات شرقا وغربا . فلم يعرف قط من قبل مثل هذا النوع من « الامبراطوريات » الشاسعة المتصلة . ومن المؤكد أن مثل هذه القدرات الفعلية والكامنة لانتاج سلع عظيمة التنوع داخل حدود دولة برية متصلة الأراضي لم توجد من قبل . ومن الواضح أن هناك مجالا لا يخطر بالبال تقريبا لاجراء التجارب في التنظيم الزراعى والصناعى والتجارى والسياسى فى كل من هاتين الدولتين الخياليتين . ومن المنتظر حدوث تطورات عظيمة فى المستقبل غير البعيد . ويعد أثرهما الحالى فى الشؤون العالمية علامة على الدرجة التى وصلت اليها فى تكييف تنظيمهما الداخلى وفق مشكلات المساحة

ويجب الاعتراف بأن حجم الدولة وحده ليس دائما العامل الحاسم فى

عظمتها .. فالصين ، والبرازيل ، وكندا ، وأستراليا ، كل منها ذات مساحات كبيرة من الأرض ، ولكن هناك في كل منها عناصر حددت حتى الآن من تنظيمها الداخلي لدرجة أنه ليس بين هذه الدول الأربع المستقلة تقريبا واحدة يمكن أن تعتبر دولة عظمى . فالصين يبدو أنها تملك الموارد الأساسية من مساحة وسكان ، ولكنها لم تفلح في استخدام قوتها الكاملة - وذلك غالبا - لأسباب سيكلوجية كما يبدو . وأما البرازيل وكندا وأستراليا فكلها تعاني من موارد السكان غير الملائمة في أجزاء كبيرة من أراضيها . فان خريطة السكان في كل من هذه البلاد الثلاثة تبين أن المناطق الأكثر ازدهاما بالسكان هي في الاطراف الخارجية ، وأن مناطق كبيرة خالية تقريبا من السكان لأسباب مناخية . فالحرارة المرتفعة التي يصحبها عادة مطر غزير وغابات كثيفة في البرازيل ، والبرد الشديد في كندا والجفاف في أستراليا .. كل هذه العوامل توضح السبب الذي من أجله توجد في هذه الدول مناطق غير آهلة بالسكان وبالتالي متأخرة عمرانيا ، ولكنه لن يكون من الحكمة أن يؤكد الانسان أن هذه الظروف المناخية التي كانت حتى الزمن الحاضر تتحكم في مصير هذه المناطق ، ستظل تحد من تطورها الاقتصادي والسياسي . فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يشملان كذلك مناطق لا تلائم سكنى البشر وتنظيمهم ، ولكن امتدادهما في عروض كثيرة أكثر ملاءمة يوفر لهما مساحات واسعة من الأرض يستطيع الانسان فيها أن يجد لجهوده جزاء أوفر

ومع أن مثلى الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفييتي ، يبينان ميزات الأرض المتصلة لدولة كبيرة المساحة ، فان أراضي بعض الوحدات السياسية الكبرى الأخرى ليست متصلة ، بل هي في بعض الحالات مشتتة على سطح الكرة الأرضية . وهذه الوحدات السياسية هي الدول الاستعمارية الكبرى التي تقارن بالدول بالمعنى الدقيق الذي عنيناه في هذه الصفحات . فالامبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية ، وغيرها من الامبراطوريات الاستعمارية ، هي دول فقط من

حيث انها تدين بالولاء لسلطة مركزية تديرها وتدخل فيها سلطة السيادة ، ولكن هذه السلطة تظل في دولة الاستعمار التي هي دولة قائمة بذاتها . ومن الناحية العملية تعتبر المستعمرات ملحقات للدولة المستعمرة . ولا يمكن للمستعمرات أن ترتفع الى مرتبة الدول المستقلة الا عن طريق الانفصال كما في حالة المستعمرات الأولى في أمريكا الشمالية ، أو اكتساب « حالة الدمنيون » كما نرى في الكومنولث البريطاني . وفي الحالة الثانية فقط تبقى بعض الروابط وبنوع أخص في أمر العلاقة بالعرش البريطاني ، وكذلك ربط المشاعر والأحاسيس . والعلاقة الشرعية بين البلد المستعمر والمستعمرات التي يمكن أن تشمل التوابع والمحميات ومناطق الانتداب . هذه العلاقات تختلف باختلاف الامبراطوريات المختلفة ، ولكن ليست هناك مساواة بين الأجزاء المكونة لمثل هذه الامبراطوريات

وبالرغم من ذلك فان امتلاك المستعمرات ، وبخاصة عندما تفصلها مسافات كبيرة ، ولكنها في مجموعها ذات مساحات كبيرة ، له آثار هامة على الشؤون الداخلية في الدولة المستعمرة . فهذه المستعمرات لا توفر أعمالا للاداريين وأسواقا ومواد للتجار وأصحاب المصانع فحسب ، ولكنها أيضا تجعل من الضروري صيانة طرق المواصلات وتوفير قوات الدفاع التي كثيرا ما يترتب عليها استنفاد جزء كبير من إيرادات الدولة المستعمرة

على أنه قد يسمح البحث هنا بذكر ملاحظة ختامية عن الآثار التي يمكن أن تترتب على حجم الدولة . ان الحجم الكبير للدولة ، سواء أكانت الأرض كلها متساوية في الجودة أم لم تكن ، موضع اعتزاز وتفخر لسكانها . وهذا ينطبق على الدول المستعمرة كما ينطبق على غيرها مما لا تملك مستعمرات . فالرغبة في مثل هذا الاعتزاز مضافا الى أشياء أخرى قد دفعت الدول الى التوسع حتى ولو كان الكسب المادي ضئيلا . ولنا في استيلاء إيطاليا على أرترية وليبيا مثل على ذلك ، حيث التوسع فيما وراء البحار لم يعد على إيطاليا الا بقليل من الفائدة سوى التظاهر بالعظمة ، الذي كلف الشعب الإيطالي خسائر كبيرة في الرجال والمال .

غير أن نفس التوسع في السلطة على مساحة متزايدة يولد شعورا بالرضا واشباع الغرور لدى الشعوب التي تنجح في توسعها ، كما كان له في بعض الحالات أثر منشط على الأقل على بعض العلاقات الداخلية للدولة . ومن الصعب الحكم على مدى نفع عامل حب العظمة أو ضرره على التنظيم الداخلي للدولة ، ولكن قلَّ أن ينكر أحد أن له قوة حافزة في نمو الدول ومهما يكن من أمر موقع الدولة وحجمها فلأرضها خواص طبيعية لايسع الجغرافى السياسى أن يتجاهلها ، لأن هذا الأساس الطبيعى ، بغض النظر عن العلاقات الداخلية للدولة ، هو مصدر القوام المادى لسكانها ، ولذلك يجب أن تكون هناك علاقات وثيقة بين الأرض والشعب . ثم ان هذه العلاقات لاتخضع للتحليل الكامل مالم تقدر أثر كل من هذه العناصر فى الدولة ، ولكن تقديرنا لأثر البيئة الطبيعية فى الدولة أقرب الى الصواب من تقديرنا لأثر العامل البشرى . ذلك أن الأرض التى تنشأ عليها الدولة تتغير بنسبة أبطأ جدا من تلك التى تتميز بها التغيرات البشرية ، وبخاصة فيما يتعلق بالتنظيم ، لأنها ملموسة لا تدعو الى كثير من التفكير

ويجب أن نبين بادية ذى بدء أن أى اطار طبيعى ، سواء أكان اطار دولة أم لم يكن ، هو دائما نتاج مجموعة من العوامل تعالج فى أغلب الأحيان منفصلة بعضها عن بعض لتسهيل دراستها ، ولكنها فى الواقع تتجمع بطرق مختلفة فتصبح هى المساحة التى تقوم عليها دولة أو عدة دول . ولذلك فالتضاريس التى هى نتيجة الكيان الجيولوجى الذى هو نفسه نتيجة أحداث التاريخ الجيولوجى تتغير بالموثرات المناخية عن طريق النحت الجوى ، فينتج نوعا من البيئة الطبيعية هنا ونوعا آخر هناك

ثم ان الأنهار هى الى حد ما من عمل المناخ ، ولكنها تتأثر بطريقة مباشرة من حيث الحجم وسرعة الجريان واتجاهه بأنواع الصخور التى تمر بها والتى يتوقف وجودها على عدد من العوامل الجيولوجية . ومن الواضح أن الدراسة المفصلة للتضاريس بما فى ذلك علة وجودها تقع

خارج نطاق الجغرافيا السياسية ، ولكن معرفة طبيعتها تساعد على تقدير الدور الذى تلعبه فى العلاقات الداخلية للدولة ، تماما كما تساعد المدارس فى الميدان الأوسع للجغرافيا البشرية

على أن التركيب الجيولوجى يستحق أن نفرد له مكانا فى دراسة الجغرافيا السياسية لدولة ما وذلك لسببين : أولهما أن الموارد المعدنية للدولة هى نتيجة مباشرة لتكوينها الجيولوجى ، ولا حاجة بنا الى التنويه بأهمية قرب الموارد المعدنية من السطح فى هذه الأيام التى أصبحت فيها الصناعات الكبرى التى تتوقف كثيرا على المعادن بصورة أو بأخرى ، الدعامة الرئيسية لقوة الدولة

ثم ان التكوين الجيولوجى يتوقف عليه توزيع المعادن ودرجة سهولة الحصول عليها ، كما يتوقف عليه وجودها أو عدم وجودها . ولن نغالى مهما قلنا فى التنويه بأهمية هذا العامل مثلا فى الجغرافيا السياسية الداخلية لبريطانيا . ففى هذه الدولة بالذات ساعد الانقلاب الصناعى قرب وجود موارد الفحم والحديد الخام ، والمعادن الأخرى وسهولة الحصول عليها . ومهما افترضنا من العبقرية المبدعة عند بعض أفراد الشعب البريطانى فمن العسير أن نرى كيف كان يمكن استخدام قوة البخار واستعمال الحديد والصلب فى العمليات الصناعية لو لم توجد مثل هذه المواد الأساسية . ولا ينكر أحد أن التصنيع قد أحدث انقلابا فى الشؤون الداخلية لبريطانيا . وفى الواقع أن نمو الصناعات كان عاملا كبيرا فى تنمية العلاقات الداخلية لكل الدول العظمى الحديثة ، وبخاصة منذ صار انتاجها الصناعى عاملا حاسما فى الحرب

والسبب الثانى لعلاقة التركيب الجيولوجى بالجغرافيا السياسية هو أنه يعين المظاهر الكبرى لسطح الدولة . فمظاهر السطح هذه ، مع ماقد يطرأ عليها من تعديل بسبب قوى أخرى غير تلك التى ترتبط ارتباطا مباشرا بالتكوين ، تلعب دورا هاما فى أنواع النشاط البشرى . فالسهول وبخاصة السهول الساحلية منها كانت بمثابة القلب لكثير من الدول .

أما المناطق الجبلية فكثيرا ما تتوافر فيها موارد عظيمة من الأخشاب والمعادن والقوى المائية التى أفلحت عبقرية الإنسان فى استخدامها فى تنمية قوة الدولة سياسيا واقتصاديا . ثم اذا كانت الدولة الجبلية تقع بين مناطق كثيفة السكان وذات انتاج اقتصادى عظيم ، فقد تتقوى مواردها الداخلية عن طريق التحكم فى الطرق التى تربط المناطق التى تفصل بينها ، كما هى الحال فى سويسرا

وجملة القول ان التوحيد السياسى أيسر فى مناطق السهول مما هو فى الأراضى الجبلية . فكثير من المناطق الجبلية الحقيقية عديمة السكان ، لأن السكنى تقتصر على الأودية . ولذلك ينتشر السكان انتشارا غير منتظم فى مجموعات موزعة لايسهل الاتصال بينها . ولهذا السبب تجنح الوحدة الاجتماعية الى أن تكون قبلية . وقد ينشأ عنها نظام اقليمى مثل نظام المقاطعات . ولا تجتمع هذه الوحدات المنفصلة فى دولة واحدة الا بعد أن يتم التطور السياسى للدولة . ومن الناحية الأخرى نجد أن التحرك والاتصال بين سكان المناطق الكبرى يسهل توافرها فى السهول ، ولذلك تسهل التجارة وانتشار الآراء الى حد أعظم منه وسط الجبال . ولكن تلك التسهيلات ذاتها التى تساعد على نمو الدول فى السهول تساعد أيضا على توسع الدول المجاورة ، وبذلك تؤدى الى التنافس بينها . ومن ثم يصبح من الضرورى بذل مجهود أعظم لصيانة سلامة أراضى الدول التى يتكون معظمها من السهول . والسهولة التى بها يمكن حدوث توسع دولة قوية فى مثل هذه المناطق توضح السبب الذى من أجله أصبحت كل سهول العالم دولة واحدة أو أصبحت ميدانا للتنافس بين الدول المتنازعة . ويمكن أن نرى أمثلة للحالة الأولى (الضم) فى ضم سهول سيبيريا الى الاتحاد السوفييتى والغرب الأوسط فى الولايات المتحدة الأمريكية . وأما سهل أوروبا ففيه أوضح مثل على موقع نزاع قديم العهد بين مجموعات متنافسة .. نزاع تنعكس صورته بوضوح على النظام الحالى للدول . ففي كل من الوحدات السياسية بذلك الميدان من ميادين

القتال يوجد الخوف من اعتداء الدول المجاورة ، بما له من آثار على تنظيمها الداخلي . وعلى النقيض من ذلك ، كثيرا ماتكون الأراضي الجبلية ملاذا للاجئين اليها ، وليس فقط حازا يحول دون التوسع الاقليمي ، أو قد يكون لها أثر وقائي تستطيع الدولة خلفه أن تحرر الأمن السياسى مع أنها تعاني من العزلة الاقتصادية والثقافية

وقد لعبت الأنهر فى الماضى ، والى حد أقل فى الحاضر ، دورا مزدوجا فى تطور الدول ونشاطها الداخلى معا . وفى هاتين الوظيفتين اللتين تبدوان متناقضتين بدت أهمية طبيعة المناطق الشاطئية . وتتوقف قيمة النهر فى أهميته لدولة أو دول الى حد ما على طبيعة الوادى الذى يشغله ، وكذلك على الأحوال الطبيعية للأراضى الملاصقة مباشرة لشاطئيه . وقبل أن يستطيع الانسان أن يقيم الجسور على الأنهار وأن يجفف المناطق النهرية ، كانت الأنهار تعتبر فى الغالب حدودا للدولة لأنها تسهل تحديدها من جهة ولأنها مظاهر دائمة نسبيا فى الطبيعة من جهة أخرى ، وأكثر من ذلك لأنها مع سهولها الفيضية بما فيها من مستنقعات كانت تكون مناطق دفاعية طبيعية . وبهذا المعنى كانت الأنهر تؤدي مهمة فصل الدول بعضها عن بعض ، ولكن ليس بالضرورة على طول مجراها ، كما يتمثل ذلك فى استخدام أجزاء من نهري الرين والدانوب فى نظام حدود الامبراطورية الرومانية

بيد أنه حتى فى أقدم الدول ، وبالتأكيد فى حالة الدول الحديثة ، كانت الأنهار عوامل ربط وتوحيد فى حالات كثيرة . ذلك أن الأنهار أو أوديتها توفر عادة أسهل خطوط انتقال الانسان حتى على السهول . ولذلك فالتطواف فى دولة ما وهو جزء أساسى فى تنظيمها الداخلى يميل الى اتباع خط سير الأنهار ، وبخاصة قبل دخول السكك الحديدية الى البلاد . وعندما أصبحت السكك الحديدية وسائل عامة للنقل ، استخدم منشئوها الانحدار الاسهل لأودية الأنهار ، وهكذا عادوا فأكدوا أثر الأنهار فى التوحيد بما أنها بالاضافة الى التكوين الجيولوجى للأرض

من أسباب تشكيل أنواع الاودية . وفي المناطق ذات الجفاف الدائم أو الموسمي قد تكون الأنهار دم الحياة الحقيقي للدولة ، وتترك أثرا لايمحى على تنظيمها .. فمصر الحديثة مثل سالفها مصر القديمة ، والعراق ، يعتمدان كثيرا على مياه النيل والدجلة والفرات على التعاقب في رى محصولاتهما ، ولذلك يمكن أن نسميهما دولتي الرى . وأما في البلاد الأخرى فليس استخدام مياه الأنهار لأغراض الرى عاملا أساسيا في حياة الدولة الى هذا الحد . وأما نهر السند والكنج في الهند وهوانج هو في الصين فهي أمثلة بارزة على الطرق التي بها تسهم الأنهار في موارد الدولة الفعالة . ويمكن ذكر أمثلة كثيرة أصغر من هذه في كل القارات

ومنذ مطلع القرن العشرين أصبح للأنهار وظيفة أخرى في أنواع النشاط البشرى للدولة . فقد ظلت الأنهار زمنا طويلا مصدرا للطاقة الميكانيكية . ولكنها لم تقو على منافسة البترول والفحم باعتبارهما مصدرين للقوة الصناعية والاضاءة الا بعد كشف استخدام الماء الجارى وسيلة لتوليد الكهرباء . وبما أن قدرة النهر في هذا السبيل تتوقف على حجم مياهه وسرعة جريانه ، فيمكن اعتبار طاقته نتيجة للتضاريس والمناخ معا . ولذلك فالدول التي بها مناطق جبلية غزيرة المطر قد حبتها الطبيعة نعماء كبرى في هذا الصدد ، وتزداد أهمية هذه النعم في حالة انعدام الفحم والبترول . ولنا في سويسرة والسويد والنرويج أحسن الأمثلة على الدول التي تمكنت ، على فقرها في موارد القوى الأخرى ، من التغلب على الصعاب الكامنة في البيئة الطبيعية باستخدام أنهارها في توليد الكهرباء

والأنهار بصفتها طرقا عامة وموارد للطاقة الكهربائية وتوفير المياه للرعى من الواضح عنصر هام في الجغرافيا السياسية الداخلية للدول . وكثيرا مايؤدى الصراع من أجل التحكم فيها لغرض أو أكثر من هذه الأغراض الى الصراع بين الدول المتجاورة ذوات الأنهار مما يؤثر على العلاقات الخارجية أيضا عن طريق المصالح الناشئة عن الرغبة في التحكم

فى النهر . وتعتبر بعض الدول ذات الأنهار أنه من الضرورى أن تمتد سيادتها الى مصابّ الانهار التى تجرى فى أراضيها ، بدعى أن تطورها الداخلى يتوقف على وصولها دون عائق الى البحر بهذه الوسيلة ..

على أن هذا يشير مشكلة عنصر آخر فى البيئة الطبيعية للدولة ، وهو امتلاك شواطئ البحار والارتفاع بها . فاعتماد الأجزاء المختلفة من سطح الأرض اقتصاديا على بعضها البعض ، وهو الموضوع الذى نوهنا بأهميته فى فصل سابق ، هو أكثر مايكون نتيجة نمو النقل البحرى وسرعته ورخصه النسبى ، الذى يحدث عن طريقه معظم التبادل التجارى العالمى . ولكى تشترك الدولة اشتراكا كاملا فى هذه التجارة الدولية ، وتتمكن بذلك من تنمية اقتصادها الداخلى ، فمن المرغوب فيه الى درجة قصوى أن يكون لها ساحل على البحر حتى يمكنها أن تحتفظ بأسطولها التجارى . ومن هذا يتضح أن موقع الدولة فى داخل القارة ضار بمصلحتها ، ولذلك تبذل الجهود للتغلب على هذا النقص ، كما كانت الحال فى المنطقة الحرة السابقة لتشكوسلوفاكيا عند ميناء هامبورج

فاذا سلمنا بأن الدولة لا يمكنها أن تنمو نموا كاملا دون سهولة الوصول الى الأسواق العالمية والحصول على السلع اللازمة ، اتضحت لنا قيمة الشواطئ البحرية ، وان اختلفت هذه القيمة تبعاً لموقع الشاطئ وطبيعته . وعلى هذا الأساس تكون الشواطئ الشمالية لكندا والاتحاد السوفيتى قليلة القيمة الى الآن ، بينما تلك الشواطئ التى تواجه الطرق البحرية العالمية العظيمة لها قيمة كبرى . ففرنسا بما لها من شواطئ على المحيط الأطلنطى والبحر المتوسط ، عرفت كيف تنتفع بهذه الميزة المزدوجة لتنظيمها الداخلى ، بينما أدى التنافس بين انجلترا وألمانيا الى تأييد انجلترا لبلجيكا وهولندا لتحولا دون توسع ألمانيا ووصولها الى بحر الشمال فى جبهة أكبر من جبهتها الحالية . ويظهر لنا مبلغ أهمية الواجهة البحرية من المبدأ السائد وهو امتداد سيادة الدولة الى مسافة ثلاثة أميال أو أكثر فى البحر . أما الصفة الطبيعية

لساحل الدولة فقد فقدت شيئا من قيمتها الأصلية الى حد معين . فاذا فرضنا أن الشاطئ يعين على الوصول الى الطرق البحرية الهامة والى داخل الدولة المعنية ، فان مهارة الانسان الهندسية كفيلة بإقامة المرافق حيث لا تساعد الظروف الطبيعية كثيرا على انشاء الأرصفة البحرية

ومع ذلك فان موانئ العالم العظمى قد نشأت في مواقع طبيعية ملائمة . غير أن العامل الرئيسى كان الوصول الى البحار من ناحية والى داخل البلاد من ناحية أخرى . ومما يجدر ملاحظته أخيرا أن الوصول الى البحر عن طريق امتلاك الشواطئ البحرية يؤدي في بعض الحالات الى نمو صناعة صيد الأسماك التى قد تلعب دورا هاما في الحياة الداخلية للدولة . وعلى هذا الأساس تعتبر المصائد المجاورة أو حتى البعيدة منها امتدادا اقليميا للدولة من حيث انها تمتد الدولة بموارد جديدة ، لا من المواد الغذائية والسلع التجارية فحسب ، بل توفر لها أيضا قواعد للأغراض البحرية

ذكرنا في مجال آخر العلاقة بين الأحوال المناخية والنشاط البشرى ، ونوهنا بأهمية الحاجة الى البحث العلمى المنظم في هذا الميدان . ويمكن أن نقول صراحة دون الاقلال من شأن أعمال الباحثين من أمثال « الزورث هنتنجتون » (١) و« جريفث تيلور » (٢) ان هذا الفرع من الدراسات الجغرافية لايزال في مرحلته التمهيدية . ومن المحتمل أن يترتب على زيادة التقدم فيه الحصول على معلومات كثيرة قيمة ، ليس أقلها ما نحصل عليه من الأبحاث الدقيقة في علم المناخ التى تجرى في عدد متزايد من المناطق . وحتى مع ذلك فلايكاد يكون هناك شك في أن

(١) Ellsworth Huntington (٢) Griffith Taylor

(٣) قال ب. جالليكو المراسل الأمريكى لـ «مجلة صانداى جرافيك» في العدد الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ٤٦ : يبلغ معدل سقوط المطر في ولاية داكوتا الجنوبية ١٨ بوصة في العام . فاذا انخفض المعدل الى ١٦ بوصة ضرب الافلاسرطانابه ، واذا زاد فبلغ ١٩ بوصة اشعل الزراع السيجاد بورق البنكنوت من فئة مائة دولار

(١) Vidal de la Blache ص ١٤ من كتابه «مبادئ الجغرافيا البشرية» الصادر في باريس سنة ١٩٢١

المناخ من أهم العناصر في البيئة الطبيعية للدولة . ومع أننا لانسلم بشدة تحكمه في أنواع النشاط البشرى ، كما ذكر مؤخرا صحفى أمريكى (١) ، فإن الجغرافيين متفقون على أن الأحوال المناخية تستدعى درجة كبرى من التكيف من جانب الانسان ، وأنهم أصبحوا يدركون ادراكا متزايدا أن الانحرافات عن المعدلات المناخية هي في كثير من الأحيان أهم من التعميمات التي توحى بها أرقام المعدلات . قال فيدال دى لابلاش (٢) : « ان المناخ نتيجة تتأرجح حول معدل أكثر من مفهوم المعدل »

وهذا التغير ، الذى كثيرا مايكون غير كبير ، يستدعى مواءمة للنشاط البشرى أكثر دقة مما تستدعى الأحوال المناخية العامة المميزة للدولة . ذلك أن أصغر الدول وحدها هي التى يسودها مناخ موحد فى كل أراضيها بينما الغالبية العظمى للدول تشمل أنواعا مختلفة من المناخ . وحتى فى الدولة الصغيرة مثل المملكة المتحدة هناك اختلاف فى المناخ يكفى لايجاد تنوع فى مواطن السكنى .. على ان أقوى مؤثرات المناخ على الانسان هو مايتعلق بالمهن الزراعية عن طريق النبات . فالنباتات فى حالتها الطبيعية أكثر تأثرا بعامل المناخ منها بأى عامل فرد آخر ، ومع أن ما أحرزه الانسان من نصر فى زراعة النباتات وتنميتها نصر عجيب يدل على قدر عظيم من المهارة والذكاء ، فإن الزراعة مازالت تعتمد على المناخ الى حد كبير . فالأقاليم التى تحيط بالقطب وأطرافها التى تكون جزءا من « التندرا » فى نصف الكرة الشمالى ، والصحارى الكبرى وهى تشغل معا مساحات كبيرة من سطح الكرة الأرضية لاتزال الى اليوم خالية من السكان ، وذلك لأسباب مناخية . وكذلك فى الأراضى المسماة بالمعتدلة ، فإن الأحوال المناخية عموما تحدد أنواع الزراعة

فاتاج المواد الغذائية وكذا المواد الأولية الحضرية التى تستخدم فى غير أغراض الاستهلاك البشرى ترتبط ارتباطا وثيقا بالأحوال المناخية من حرارة ومطر وغيرهما ، لا فى مجموعها فقط بل فى حدوثها الفصلى أيضا . ولما كان توفير الكفاية من الطعام من الأهداف الأساسية للتنظيم

الداخلي للدولة في الوقت الحاضر ، وجب على الدولة أن تمد السكان بالتموين الكافي وبما هو أهم من ذلك وهو الغذاء المتوازن ، اذا توافرت لديها المساحة الكافية بالقياس الى عدد سكانها ، وحظيت بأنواع المناخ المختلفة حتى اذا كان الاختلاف قليل المدى . وفي هذه الأحوال المناخية الملائمة تزيد الطاقة الانتاجية لسكانها على ما هي عليه في البلاد ذات المناخ الأقل ملاءمة . ومعنى هذا أن الأحوال المناخية ذات أهمية أساسية في الجغرافيا السياسية للدول ، بما أن قوتها السياسية تعتمد غالبا على مقدار انتاج سكانها

ثم اذا لم يكن لدى الدولة المساحة الكافية لأغراض انتاج الأطعمة في ضوء النظم الزراعية القائمة ، تحتم عليها أن تستورد السلع الضرورية أو أن تزيد من انتاجها الخاص . على أن تكثيف زراعة المحاصيل والتوسع فيها مرتبطان بالمناخ ارتباطا وثيقا . فقليل من الدول مثلا تستطيع أن تنتج بانتظام أكثر من محصول واحد في السنة دون الاستعانة بالوسائل الصناعية ذات النفقات الباهظة . وينطبق هذا بنوع خاص على تلك البلاد التي يطول فيها الشتاء ويشتد برده فتتوقف فيه الحياة النباتية . وأما الدول كثيفة السكان مثل المملكة المتحدة التي تتمتع بأحوال أكثر ملاءمة في الشتاء ، فلم تستطع زيادة انتاجها الداخلي الا بوسائل أخرى مثل المعونة المادية والاجراءات الوقائية التي لا تؤثر على تنظيمها الداخلي فحسب بل على علاقاتها الخارجية كذلك

ومن الناحية الأخرى فان المناخ غير المنتظم ، الذي يؤثر بنتائجه على النشاط الزراعي ، قد يكون عاملا مضادا وبخاصة في البلاد التي تجمع بين عدة أنواع مختلفة من المناخ . ففي الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا مايقوم الخلاف بين المجتمعات الزراعية في الغرب الأوسط وبين الحكومة الفدرالية في واشنطن ، اذ تزعم تلك المجتمعات أن الادارة المركزية غير ملزمة بمشكلات الزراعة وتسويق المحاصيل ، وهي أهم مايعنى به سكان الغرب الأوسط . وفي كندا نجد كذلك موقفا مماثلا . ذلك أنه يبدو أن

الشكوى الرئيسية للزراع في ولايات المراعى هى أن حكومة « أتاوة » لاتعير مصالحهم اهتماما كافيا . ولاشك أن هذه المنازعات الداخلية لها علاقة بالمسافات الشاسعة التى تفصل بين العاصمة الادارية وبين الأقاليم المعارضة . ولكن النزاع الأساسى نزاع بين اقتصاديات مختلفة تتعلق باختلاف فى المناخ

بيد أن مثل هذه المنازعات تنطوى فى أوقات الشدة على تهديد للوحدة الاقتصادية والسياسية للدولة . ففى حالتى دولتى « الدمنيون » : كندا وأستراليا ، ذهبت مديرية « البرتا » فى الاولى وأستراليا الغربية فى الثانية الى حد طلب الانفصال . وهذان المثالان وغيرهما توحى بأنه اذا كان هناك اختلاف كبير فى الاحوال الجوية ، فيجب أن يُنظر الى هذه الأحوال وما يترتب عليها من نتائج زراعية بعين الاعتبار ، اذا أرادت الدولة أن تسير الامور فيها سيرها الطبيعى . وبالأجمال لا تستطيع أية دولة أن تتجاهل آثار عنصر المناخ فى بيئتها الطبيعية . ولا يسع الادارة الحكيمة الا أن تنظم الانتفاع بسوارد مناخها بحيث تعود بأعظم نفع على السكان

فى الصفحات السابقة كان تحليل العناصر الوثيقة العلاقة بعضها ببعض التى يتكون منها الاطار الطبيعى للدول تحليلا ناقصا كل النقص ، غير أن هذه الأحوال لاتعنى شيئا للجغرافى السياسى اذا لم تقترن بدراسة السكان الذين ينظمون أنواع نشاطهم وعلاقاتهم وفقا لتلك الأحوال ، وفى داخل الحدود الاقليمية للوحدات السياسية . وهذا العنصر البشرى فى الدولة هو أكثر تعقيدا حتى من العناصر الطبيعية للبيئة التى يقطنها . ذلك أن التنوع لايزال مفتاح استجابة الانسان لعوامل البيئة بالرغم من « انتشار الثقافة » الذى ساعد عليه التحسن العظيم فى وسائل المواصلات . فلا تستطيع دولة ما أن تزعم أن العنصر البشرى فيها كامل التجانس . والتشابه الوحيد الذى نجده فيها انما هو ذاك الذى ينشأ عن تنظيمها السياسى الذى به يدين أعضاؤها للسلطات الحاكمة ، من وجهة نظرية على الأقل ومما يجدر ذكره حتى فى هذه المناسبة الأخيرة

أن الولاء السياسى فى مساحات كبرى من سطح الأرض مثل وسط أفريقيا والهند والصين وأجزاء من أمريكا الجنوبية ان هو الا خيط دقيق ، ولا يجب أن تقاس العلاقات البشرية الداخلية للدول دائما بالمستويات التى وصلت اليها أمريكا الشمالية أو غرب أوروبا

ومن العناصر الجوهرية فى كيان الدولة مجموع السكان وطريقة توزيعهم ودرجة تكاثرهم . فان تنظيم أنواع النشاط الداخلى لا يتم الا على أساس قدر من المعلومات كالتى تمدنا بها الاحصاءات المنتظمة . ولكن هذا لايعنى أن حجم السكان وحده هو العامل النهائى فى تحديد عظمة الدولة ، اذ أن المعلومات الخاصة بالنوع يجب أن يكون لها اعتبارها . ولكن من الحقائق المقررة أيضا أن الدولة التى لا تتوافر فيها الأيدى العاملة التى تعمل على الاستفادة بمواردها تعجز عن الوصول الى مستوى المعيشة المنشود ، ولا يحتمل أن تستطيع ادارة شئونها الداخلية فى سهولة ويسر . ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن تطبيق العمليات الميكانيكية على الصناعة والزراعة والتجارة قد زاد من معدل انتاج العامل فى الساعة ، وساعد أيضا على تخفيض الساعات المطلوبة للعمل فى البلاد الأكثر تقدما . ومع ذلك مازال العنصر البشرى ذا أهمية حيوية ، ولا يحتمل أن التطورات التى يمكن التكهّن بها سوف تغير من صحة هذه الدعوى . ومن ثم كان التكوين الديموجرافى للدولة ذا دلالة جوهرية للجغرافى السياسى ، سواء كان مهتما اهتماما مباشرا بالعلاقات الداخلية أو الخارجية (أنظر الفصل السابع)

على أن نوع هذا العنصر البشرى يتوقف على نتائج عدد من العوامل مجتمعة كل منها يسهم بنصيبه الخاص ، لكن بدرجات متفاوتة تبعا للظروف الخاصة الموجودة فى وقت معين . فالتغير فى مساحة الدولة أو فى عدد السكان أو فى نظام الحكم يؤدى الى تعديل فى أثر هذه العوامل . فان الشكل والحجم الحالىين لدولة ما يمثلان مرحلة من مراحل تطورها ، ولذلك تلعب العناصر التاريخية دورا هاما فى تنظيمها الراهن .

فليس من الممكن محو تاريخ الدولة وما ارتبط به من أعمال . والخبرة المكتسبة في الماضي تستخدم بطريق مباشر أو غير مباشر في الاسترشاد بها في الوقت الحاضر . وقد تنفث التقاليد الكثيرة والسوابق المديدة حائلا دون التقدم ، ولكن في الدولة القائمة على أساس متوازن تلقى ماتستحق من اعتبار . على أن العمل التربوي لتطور مستقر غير متعرض لهزات مفاجئة ذو ميزة لا تقدر في تنمية علاقات داخلية حسنة . وما المقصود بالقول « الثورة عن طريق التطور » الا تمكين شعب دولة ما من أن يوفق بين نشاطه وبين الظروف المتغيرة ، دون القيام بأعمال عنف واسعة النطاق

وأما الأمر الثاني فهو أن التكوين العنصري للدولة يجب أن يعتبر عاملا بشريا في جغرافيتها السياسية . وهنا يصطدم طالب العلم بقدر من الصعاب والمشكلات التي قد تبدو عسيرة الحل والتي يتطلب تحليلها مجالا أكبر مما يتوافر في هذا الكتاب

ومع ذلك فهناك بعض الحقائق الواضحة ، منها أنه ليس في الوجود دولة ذات تكوين عنصري متجانس وجنس واحد خالص بالمعنى البيولوجي الصحيح . ذلك أن الهجرة المستمرة على نطاق واسع والزواج المختلط المتواصل قد ترتب عليهما اختلاط الشعوب لدرجة أنه ، مع أن علماء الأجناس يقسمون الشعوب الى مجموعات عامة مختلفة على أساس صفات طبيعية معينة ، فلا يمكن تحديد هذه المجموعات بحدود ثابتة مقبولة . غير أن الدولة بطبيعتها يجب أن تحدد بوضوح ، بمعنى أن الأرض التي تمارس فيها سلطة سيادتها يجب أن تحدد تحديدا دقيقا مضبوطا . وجملة القول ان الدول يجب أن تشمل مناطق يقطنها أناس من أصول عنصرية مختلفة .. ومن ثم كانت كل الدول متنوعة الاجناس

وعلى هذا النحو قد تأثرت أوروبا بنوع خاص بسبب صلاتها الوثيقة بقارة آسيا التي نزع منها الى أوروبا عدد كبير من المهاجرين خلال مدة طويلة من التاريخ من ناحية ، ولأنها مقسمة بدرجة معقدة أكثر من غيرها من

ناحية أخرى . وفي نفس الوقت نجد أن الأمريكتين وآسيا الموسمية وإفريقيا لها مشكلاتها العنصرية . وإذا توافرت النية الحسنة والتفكير السليم فلا يجب أن تقف الفوارق العنصرية حائلا دون الوحدة الداخلية للدولة . ولكن يبدو في معظم الحالات أن هذه الفضائل غير متوافرة حيث أن تضارب الأساطير والمذاهب الفكرية التي تلخص في «الوعي العنصري» قد تراكت حتى أصبحت الآن حائلا منيعا دون اندماج العناصر البشرية اندماجا ناجحا . وأضحى التحيز والنفرة في المعاملة ، الناشئان عن الاختلافات العنصرية ، حائلين دون حسن الإرادة . وحيث توجد الأقليات العنصرية محرومة من المساواة تصبح مصدر ضعف واحتكاك في كيان الدولة ، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى التفكك والانحلال كما كانت الحال في امبراطورية النمسا والمجر السابقة ..

وبينما توجد بعض العلاقة بين المجموعات العنصرية الحالية وبين الأجناس التي نشأت عنها أصلا في الماضي السحيق فإن الصفات الطبيعية التي تتميز بها الأجناس لم تعد تطبق على اعتبار أنها عوامل مفرقة في تحديد التوزيع العنصري ، ومن ثم كان البحث عن مظهر مميز آخر ، وهو يوجد عادة في اللغة . على أن سلوك هذا السبيل على العموم له ما يبرره لأن وجود اللغة واستعمالها هما من أيسر الأدلة المعترف بها على وجود أصل جنسي مشترك وثقافة مشتركة . والواقع أن مدى إصرار الجماعات على الاحتفاظ بلغاتها لما يدعو إلى الدهشة . فلو أخذنا أسلاف يوغسلافيا مثلا وجدنا أنهم احتفظوا بلغتهم تحت حكم النمسا قرونا ، ولو أن الغزاة لم يعترفوا بتلك اللغة . وتوحي الأدلة بأنه من المستحيل إزالة لغة بالقوة أو بوسائل أخرى إلا إذا كان هذا عن طريق الاضمحلال التدريجي . وتتمثل الأهمية التي تعلق على اللغة ، باعتبارها عنصرا في تكوين الدولة ، في الجهود التي تبذل لأحيائها كما هي الحال في أيرلندا الجنوبية . وبما أن الدول غير متجانسة جنسيا ، والجماعات العنصرية تتميز بمظهر الاحتفاظ باللغة ، فيترتب على ذلك أن دولا قليلة جدا لها لغة واحدة . وقد تكون عدم

الوحدة اللغوية عاملا آخر يتعارض مع تماسك الدولة ويحدثها وبخاصة إذا كانت الصعوبات اللغوية تمثل تنوعا ثقافيا وجنسيا بصورة فعالة وإذا غرضنا النظر عن استعمال الاختلافات اللغوية استعمالا يؤسف له لأغراض سياسية لا مبرر لها ، مثل نشر المذاهب الفكرية غير السليمة ، وجدنا أن الدور الذي تقوم به اللغة في الجغرافيا السياسية الداخلية للدولة يتوقف على وظيفتها باعتبارها وسيلة للصلات الاجتماعية . فاللغة وسيلة نقل الآراء ، وكما يبين « س . راندل » (١) أن استعمال لغة خاصة يعمل على فرض قيود معينة على القدرة على التفكير وتنميتها . علاوة على ذلك « ان الناطقين بلغات مختلفة لهم تكوين عقلى مختلف نوعا ما ولا يتبعون في تفكيرهم نفس الاسلوب (٢) » . ومن ثم فإن الدولة التى يتكلم سكانها أو غالبيتهم العظمى لغة واحدة من المحتمل أن يكون تحقيق وحدتهم أيسر . ولذلك تميل علاقاتهم الداخلية الى أن تكون أكثر انسجاما . وعلى العكس من ذلك اذا كان فى الدولة أكثر من لغة واحدة مستعملة قامت العوائق فى سبيل علاقات المواطنين بعضهم ببعض ونشأت الصعوبات فى تنظيم أنواع نشاط الدولة ..

ومن هذا يتضح السبب فى فرض استعمال لغة رسمية على البلاد المقهورة أو التابعة ، وذلك لأغراض رسمية على الأقل مثل الأغراض المتعلقة بالقانون والادارة وما اليهما . ولكن بالرغم من هذه الجهود فإن استعمال لغات مختلفة يشجع انقسام المجتمع الى طبقات لغوية تبقى كل منها بمعزل عن الأخرى حتى ولو تساوت كلها أمام القانون . وهنا يكمن ضعف واضح فى كيان الدولة متعددة اللغات ، وهو وضع لا يصححه فرض استعمال لغة واحدة مختارة . ويكون حل المشكلة فى « حرية التخاطب » وتنمية لغتين بدلا من ارغام الشعب على قبول الوحدة اللغوية الرتيبة

(١) S. Rundle فى الفصل الثالث من كتابه : « اللغة عامل سياسى واجتماعى فى أوروبا » الصادر بمدينة لندن سنة ١٩٤٦
(٢) ص ٢٨ من نفس الكتاب

هناك أيضا عنصر بشرى آخر يؤثر على الجغرافيا السياسية الداخلية للدول ، وهذا العنصر هو الدين . ان الدول الناضجة يسودها في العادة التسامح في الأمور الدينية ، ونتيجة لذلك لا يكون للخلافات المذهبية أثر يذكر على تنظيمها ، ولكن الدول الأقل تقدما قد تتأثر باحدى طريقتين . فاذا كانت غالبية الشعب تعتنق دينا مشتركا كان لهذا الايمان قوة موحدة قوية بالقدر الذى به تثير اختباراتهم المشتركة شعورا « برابطة تربطهم معا » ، وهو شعور قد ينتقل الى الشئون الدنيوية . وحتى في هذه الحالة لا تتفق المناطق التى تقطنها جماعات تعتنق دينا واحدا ، تماما مع حدود دولة واحدة . ذلك أن كل ديانات العالم العظمى قد انتشرت قبل أن تتخذ الدول أشكالها الحالية وقبل أن تعين حدودها أو تخطط بطريقة واضحة ، ولهذا لا يكون من غير المألوف أن نجد أتباعا لأكثر من دين واحد في دولة واحدة . وأما في البلاد التى لا تراعى التسامح الدينى فقد تثير الخلافات الدينية نزاعا داخليا وانقساما خارجيا

ومع أنه ليس من شأن الجغرافى السياسى أن يقدر فضائل المعتقدات الدينية ومساوئها ، فانه مرغى على أن يدرك أن هذا العنصر البشرى عامل تمزيق في بعض الحالات ، بقدر ما هو عامل توحيد في البعض الآخر . فبينما في الدولة اليوغسلافية قد أوجد الصدام بين الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والكنيسة السريية الارثوذكسية اختلافا في النظرة كالاخلاف بين السلافيين والكرواتييين من ناحية ، وأهل السرب من ناحية أخرى ، فان شعب بولندة قد قويت رابطتهم عن طريق العضوية الشاملة في الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في بلادهم . وهناك أيضا يبدو عجز الجماعات الدينية في الهند عن التفاهم عقبة كئودا في سبيل الوحدة السياسية في هذه القارة المصغرة ..

كل هذه العناصر في سكان الدولة تجعل للكيان السياسى فيها لونا وتغيرا وتنوعا وتعقيدا . فماضيها وعدد السكان وكثافتهم وأصولهم الجنسية وما يتصل بها من تقاليد ثقافية ولغة ودين ، كل هذه تسهم بأنصببتها في الطابع

المتنوع الذى يبدو فى كل دولة صغيرة كانت أم كبيرة . وقد نجد المبحث الصحيح لدرجة نضجها فى استخدامهما لهذه العناصر استخداما بنشأ لتوفير الخير المادى والروحى لسكانها . ولنا فى الماضى والحاضر الدليل الكافى على أن الاضطهاد والكبت لا يتفقان ومصالح البشر ، بينما التسامح أو حتى تشجيع المصالح الطائفية يزيد حياة الدولة نماء وحيوية ، ويمكنها من السعى وراء السعادة التى يمكن اعتبارها الهدف النهائى . غير أن هذه الاعتبارات الاجتماعية والجنسية ليست أهم مايعنى به طالب الجغرافية السياسية لأن مجال دراسته يتناول العلاقات بين العناصر البشرية وبيئتها الطبيعية وبخاصة مدى توزيعها . وهو فى بحثه فى هذه العلاقات الداخلية يواجه لغز واضح فى كل دولة دون استثناء

أكدنا فيما سبق أن العلامة المميزة للدولة هى سلطة سيادتها وما يترتب عليها من ولاء السكان لها . وفى الواقع أن السيادة تمارسها حكومة مركزية بصورة أو بأخرى . وهذه الحكومة تجمع فى يديها سلطات أعظم مع مرور الزمن ومع تطور تنظيمها . ومالم تكن هناك سلطة مركزية مسئولة عن السياسة العامة فى الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لا تستطيع الدولة أن توفر أحسن الظروف للملائمة للتوفيق بين نشاط الشعب وبيئته الطبيعية . وقد كان هذا صحيحا بدرجة كافية فى أيام الاقتصاد الحر ، ولكن له قوة أعظم فى تلك الدول التى تحاول تنمية اقتصاد مخطط ، وأما الدول ذات الحكم المطلق فتشتت فىه الى أبعد حدود الشطط

والنتيجة التى لا مفر منها أن نمو التنظيم يقترن بالزيادة فى تركيز السلطة حتى تصبح السلطة المركزية مثقلة بمهام الإدارة لدرجة تعرض الأداة الحكومية للانحيار . وهذا صحيح بنوع خاص فى عصرنا الحاضر بسبب التعقيد العظيم فى الإدارة والكثرة المتزايدة فى المشكلات التى يضطلع بها رجال الإدارة . غير أن أعضاء الحكومة المركزية لا يمكن أن ينتظر منهم الامام الكافى بكل مطالب الأجزاء المختلفة للدولة ، وبخاصة إذا كانت واسعة الرقعة . ومن ثم نمت عادة تفويض السلطة للمسؤولين المحليين

عن طريق التشريع الاجبارى أو الاختيارى

ويختلف هؤلاء المسؤولون المحليون اختلافا كبيرا فى السلطة التى تخوّل لهم والمناطق التى يديرونها ، وتبعا لتكوين الدولة التى هم جزء منها . ومع ذلك فهم ينجحون الى اكتساب سلطة متزايدة كلما أصبح تنظيم الدولة أكثر دقة ، فينشأ عن ذلك موقف متناقض تزداد فيه المركزية بتطور الدولة ، وفى نفس الوقت يصبح ثقل السلطة الى أشخاص آخرين أمرا لازما . وهذا التشابه واضح فى كل الدول الحديثة ، وإن كان الأنموذج الإدارى الذى ينشأ عنه يختلف اختلافا كبيرا . ففي دول العالم الفدرالية العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ، تحظى الولايات أو المديريات الإدارية بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وأما فى الدول الصغرى الأقل مساحة مثل غالبية الدول الأوروبية فلا تتمتع الأقسام الداخلية والمقاطعات وما إليها بالاستقلال الذاتى ، بل لها سلطة إدارية كبرى فى داخل الإطار العام

وفى بعض الحالات تمثل الأقسام الداخلية اندماج الإدارات الإقليمية خلال مدة طويلة من الزمن . وفى حالات أخرى فرضت الحكومة المركزية مثل هذا التقسيم لتيسير مهمة الإدارة عموما ، وإن لم تكن له علاقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للسكان . ولكن باحلال النظام القائم على الاقتصاد المخطط محل الاقتصاد الحر ، أصبح من الضرورى إيجاد نوع من التقسيم الداخلى لا يكون أكثر ملاءمة لحاجات الدولة أجمالا فحسب ، بل أكثر تلاؤما مع حاجات الدولة عموما .. لكن يعمل على تنسيق النشاط البشرى المحلى بدرجة لم تكن ميسرة من قبل . وليست هذه بالمهمة السهلة ، لأن الجهاز الحكومى جميعه قائم على وجود مناطق واضحة المعالم ، يؤدى التغيير فى حدودها الى اختلال وصعوبات ، ليس أقلها من وجهة نظر الجغرافى أنه يصبح من العسير جدا عمل مقارنات احصائية لأية مدة طويلة من الزمن إذا حدث تغير فى الحدود

على أن من مظاهر الضعف الخطير فى معظم الدول أن التقسيم الداخلى

تم في ضوء الماضي السحيق أو البعيد ، ولم تحدث تغييرات كافية لتتلاءم مع الظروف المتغيرة . على أن أخطر فقط الضعف هي أن مطالب الإدارة ، على الأقل فيما يتعلق بتعيين الحدود ، تعتبر غاية في حد ذاتها ، لا وسيلة لتحقيق وحدة الاقليم . وهذا أحد الأسباب التي قسمت بريطانيا على أساسها الى مقاطعات (١) . على أن هذا الإدراك للطابع الزمني الخاطئ للأقسام الإدارية القديمة أخذ في الانتشار ، ويدل على ذلك التغييرات الحديثة التي أدخلها الاتحاد السوفيتي وألمانيا ويوغسلافيا ، وكذلك الحركة الانفصالية في أقاليم فرنسا . وما ان يقدر الناس ان الاقليمية لا تقتضى اضعافا لقوة الحكومة المركزية ، بل قد تكون قوة خلاقة في تنسيق أنواع النشاط البشرى داخل الاقليم ، كما في توحيد الشؤون الاقليمية في داخل الدولة ما ان يقدر الناس هذا ، حتى يروا صلاحية الجهود التي تبذل للتغلب على الصعاب التي تصحب تغييرات الحدود الادارية القائمة

(١) قارن هذا بسلسلة الخرائط الخمس والعشرون التي تمثل الاقليمية العملية في إنجلترا وويلز و. ج. جيلبرت E. W. Gilbert في المجلة الجغرافية التي تصدر بلندن ، المجلد الرابع والتسعون لشهر يولية سنة ١٩٣٩